يفرقهما التاريخ وتجمعهما اللامساواة: الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية

[original: <https://merip.org/2018/04/divergent-histories-and-converging-inequalities-in-the-middle-east-and-latin-america/>]

كيڤان هارس

[*Middle East Report* 284/285 (Winter 2017)]

ترجمة: م.ف. كَلْفَت

يحلو لحقل دراسات الشرق الأوسط ترديد القول بأن المنطقة هي فَلْتة جنوب العالم. وإحدى الخصائص الفريدة التي تعزى إلى المنطقة مستوى متدنٍّ نسبيا من تفاوت الدخل، ويرجع هذا كما يقال إلى تركيبة من العدالة الإسلامية في التوزيع، وقطاعات عامة كبيرة وأنظمة رفاه، وتحويلات عابرة للحدود من العمالة العربية المهاجرة ومساعدات رسمية من البلدان الغنية بالنفط.

يدخل الاقتصادي توماس پيكيتي خشبة المسرح. في سپتمبر/أيلول ٢٠١٧، أصدر پيكيتي وزملاؤه تقريرا مذهلا عن تفاوت الدخل في الشرق الأوسط.[[1]](#footnote-0) عن طريق تقييم أعلى المداخيل للأفراد الأثرياء، والتي تغيب عن المسوح المنزلية، أنتج فريق پيكيتي مجموعة أرقام تدعو للقلق. فالمنطقة، كما دفعوا، هي "الأشد انعدام مساواة في العالم." يعرّف التقرير منطقة الشرق الأوسط كوحدة إقليمية مؤلفة من ٤١٠ مليون نسمة على التقريب، "ينتشرون من مصر إلى إيران، ومن تركيا إلى بلدان الخليج،" لا كمجموعة متقطِّعة من اقتصادات قُطرية. وداخل هذه الوحدة التي باتساع منطقة إقليمية، يتحصَّل العشرة بالمائة الأعلى كسبًا للدخل على ٦١ من إجمالي الدخل.[[2]](#footnote-1) ولكي نضع هذا الرقم في حجمه، قارن هذا التقدير بالمناطق ذات الحجم المماثل في شمال العالم: العشرة بالمائة الأعلى في غرب أوروپا (٤٢٠ مليون نسمة) يجمعون ٣٦ بالمائة من الدخل، بينما العشرة بالمائة الأعلى في الولايات المتحدة (٣٢٠ مليونا) يتلقون ٤٧ بالمائة.

كما قارن پيكيتي وزملاؤه تقديراتهم للتفاوت في الشرق الأوسط بأرقام مستخلصة بطريقة مماثلة في البرازيل (السكان ٢١٠ مليون)، حيث قُدِّر نصيب الشريحة العُشرية الأعلى بحوالي ٥٥ بالمائة من الدخل في ٢٠١٧. وبعبارة أخرى، فإن إحدى أكثر البلدان تفاوتا في العالم، وهي البرازيل، تظل أكثر مساواة بقليل من الشرق الأوسط، عند أخذ الأخير كوحدة واحدة.

وكلما صعدنا سلم توزيع الدخل، اشتدت تقديرات التفاوت حدة. فوفقا لفريق پيكيتي، يجمع الواحد بالمائة الأعلى من أصحاب الدخول في الشرق الأوسط ٢٧ بالمائة من إجمالي الدخل. وهذا التركيز عند القمة يفوق حصص الدخل الخاصة بهذا الواحد في المائة في غرب أوروپا (١٢ بالمائة)، والولايات المتحدة (٢٠ بالمائة)، وجنوب أفريقيا (١٨ بالمائة)، والصين (١٤ بالمائة)، والهند (٢١ بالمائة). ومرة أخرى، فالمنافس الرئيسي في تقريرهم هو البرازيل، حيث الواحد بالمائة الأعلى من أصحاب الدخول يتلقى ٢٨ بالمائة من توزيع الدخل.[[3]](#footnote-2)

فأي نتائج يمكننا استخلاصها من وصف پيكيتي للتفاوت في الشرق الأوسط، على الأخص فيما يتعلق بالتفاوتات الموثقة بشمول أشد في أمريكا اللاتينية؟ في نهاية المطاف، تلاحظ الدراسات السابقة أن التفاوت داخل أي بلد بعينها في الشرق الأوسط يميل إلى الانخفاض بالمقارنة مع أجزاء أخرى في العالم. وقد أوردت المسوح التي تقيس التفاوت في النفقات المنزلية تقديرات أقل في بلدان مثل مصر والأردن وتونس. وفي أعقاب انتفاضات ٢٠١١ العربية، زعم اقتصاديو البنك الدولي أن هذه الأرقام كانت تمثل "لغز تفاوت عربي"، إذ لم يبدُ أن تصورات المحتجين عن وجود تفاوت مرتفع كما عبروا عنها تتوافق مع البيانات.[[4]](#footnote-3)

إن التناقض بين التفاوت المنخفض داخل بلدان بعينها في الشرق الأوسط والتفاوت المرتفع عبر المنطقة ككل لا يبقى، على كل حال، تناقضا حقيقيا، بمجرد فكفكة السيرورات التي أنتجت هذا أو ذاك على مدار الزمن. ومن شأن مقارنة تاريخية بين أمريكا اللاتينية - وإن تكن منطقة أكبر كثيرا من حيث السكان والحجم ولديها تنوعاتها الداخلية الخاصة بها - والشرق الأوسط أن تكشف عن تشابهات واختلافات في السياسة الإقليمية وتوليد التفاوت. بدا على السطح أن كلتا المنطقتين تنزلاقان سوية من سياسات التحول الصناعي بقيادة الدولة إلى التقلبات المزاجية الخاصة بسياسات اللبرالية الجديدة بقيادة السوق. غير أنه، تحت هذا، تفرقت السبل بين أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، من حيث المشاريع الصناعية وسماتها، وسبل التحول إلى اللبرالية الجديدة، ونتائج الفورات الاجتماعية، وأدت هذه السبل المتفرقة إلى التفاوتات الإقليمية المرتفعة في الوقت الحاضر.

مفاهيم مشتركة، تواريخ متفرقة

منذ عقد ١٩٤٠ وحتى عقد ١٩٧٠، كان الدارسون والنشطاء عبر أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط كثيرا ما يرون منطقتيهما بوصفهما يجمعهما مصير مشترك وتواجههما توقعات مستقبلية متشابهة. وكان تبني هؤلاء المثقفين بحلول عقد ١٩٧٠ مجموعة من المفاهيم المشتركة له أسبابه. فقد كانوا يتبادلون الحديث لعقود داخل مؤسسات النظام الدولي وعبرها، وهي التي شمل الكثير منها مساحات على غرار حركة عدم الانحياز مكرّسة لفكرة مفادها ارتباط مصائر العالم الثالث.[[5]](#footnote-4) وقد دفعوا بأن ملعب الاقتصاد العالمي يتجه ضد العالم المستعمَر سابقا. كانت القيم العالمية لمنتجات هذه البلدان ومواردها، من السلع الزراعية إلى المعادن، تتراجع مع الوقت بالنسبة إلى البضائع الصناعية التي تنتَج في أمريكا الشمالية وأوروپا. وعلاوة على ذلك، لم يكن غرق بنى الاقتصادات الإقليمية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط في أوحال إنتاج السلع الأولية هو ما جرت عليه الأعراف والتقاليد وإنما كان دورا أُجبرت على لعبه من خلال تعاملاتها مع السلطات الاستعمارية. ونتيجة لذلك، كانت أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط على السواء في علاقة تبعية مع العالم الأول. وكان هذا الشرط المشترك يعني ضمنا مجموعة من الإستراتيجيات المشتركة من أجل عكس اتجاه هذه السيرورة والتمكن من المشاركة في الاقتصاد العالمي على أساس أكثر ندية.

كانت إستراتيجيات معالجة هذه التركة المشتركة تشمل دَفعة بقيادة حكومية للتحول الصناعي المحلي، كثيرا ما حدثت عن طريق التوسع في البنية التحتية لربط الأسواق الداخلية، وحماية القطاعات المصدّرة تنويعا للتجارة، وإنشاء ودعم الشركات لإنتاج البضائع المصنّعة في الداخل. والحال أن هذا هو ما بدأ يحدث بالفعل منذ عقد ١٩٢٠ مرورا بعقد ١٩٣٠ في بلدان لديها تجربة في الصناعة التحويلية مثل المكسيك والبرازيل. كما أمكن للبلدان تنسيق إنتاج وتسعير السلع الأولية بواسطة كارتلّات إقليمية أو عالمية بحيث لا تستمر معدلات التبادل التجاري الخاصة بالدول المعتمدة على الموارد في التراجع على نحو تطايري. لم تكن هذه الإستراتيجية محصورة في مثال واحد معروف هو منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، بالرغم من أنه ما من تنظيم جماعي آخر كان له مثل هذا الأثر الباقي على أسعار السلع. وأخيرا، أمكن للبلدان أن تتمسك جماعةً بالحقوق السيادية لدولها في تحديد ما يخص شؤونها الداخلية بينما تدعو في الوقت نفسه لإعادة هيكلة مؤسسات ما بعد الحرب العالمية الثانية القائمة على وضع قواعد النظام الاقتصادي الدولي.[[6]](#footnote-5)

حتى الآن، ليس في الإمكان ما هو أكثر مناهضة للإمپريالية مما كان. بحلول منتصف عقد ١٩٧٠، بدا نموذج التنمية بقيادة الدولة متشابها في المنطقتين. كان بكل منهما تراث قوي من السياسة اليسارية المعارضة. وليس من قبيل المصادفة، ويعود هذا جزئيا إلى هذه المعارضة نفسها، أن كلتا المنطقتين انتقلتا من كونهما كوكبة من الدول القومية-الشعبية نحو حكم سلطوي بواسطة أنظمة عسكرية. وعلى كل حال، فبالنهاية، ساهم اختلاف تاريخ المنطقتين في تفرق السبل.

مقارنةً بالشرق الأوسط، فإن البلدان الكبيرة في أمريكا اللاتينية كانت لديها تاريخيا خبرة طويلة بالصناعة التحويلية ونفاذ أكبر إلى المدخلات التكنولوجية القادمة من المؤسسات التجارية الأمريكية والأوروپية. كانت هذه البلدان، في نهاية المطاف، مستقلة لأكثر من قرن، وإن غلب على نُخبها الارتباط بالطبقات المحافظة المالكة للأراضي. وبينما نُفِّذت إعادة توزيع الأراضي على مدار منتصف القرن العشرين في بلدان مثل المكسيك وبوليڤيا وپيرو وتشيلي، فإن مناوءة الإصلاح والافتقار إلى دعم الإنتاج الصغير كان من شأنهما الحد من آثارها الإيجابية على التفاوت في الريف.[[7]](#footnote-6)

وعلى العكس من ذلك، انخرطت دول شرق أوسطية عديدة في برامج إصلاح زراعي واسعة بُعيد الاستقلال، وحالفتها درجات متفاوتة من النجاح في تقليل الفقر والتفاوت في الريف. حلحلت هذه العملية قبضة الأعيان أصحاب الأراضي على السياسة النخبوية في بلدان كمصر وإيران وسوريا، لكنها لم تسفر عن زيادة الفوائض الزراعية التي يمكن ضخها في قطاع صناعة تحويلية آخذ في النمو (كما كان التوجه في شرق آسيا خلال عقدي ١٩٦٠ و١٩٧٠). وبالرغم من ذلك، وبينما كان عنصر رئيسي في التفاوت يتكوّن من جراء الفروقات في مستويات المعيشة الريفية، كان الإصلاح الزراعي واستثمار الدولة في الأرياف بالشرق الأوسط يسهمان فعلا في تسوية اجتماعية ما للرؤوس، وإن تكن تسوية صار المواطنون الريفيون بموجبها الآن أحرارا في البحث عن وظائف أعلى أجرا في المدن الكبيرة عبر المنطقة، بما يشمل البحث في الدول-المدن والمراكز الحضرية المتنامية في الخليج.

وكذلك اختلفت دَفعة التحول الصناعي من منطقة إلى الأخرى. فبحلول ١٩٧٤، كانت الصناعة التحويلية تشكل ٣١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل و٢٣ بالمائة من ناتج المكسيك. وفي الوقت نفسه، ففي مصر - وبعد عقدين من التأميم الاقتصادي والصناعة المحمية من قبل الدولة في ظل الناصرية - كان ١٧ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مصدره أنشطة صناعية تحويلية. بل كان الرقم أصغر في العراق (١٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٧٢، قبل موجة ارتفاع كبرى في أسعار النفط).[[8]](#footnote-7) لم تكن "الثورة النفطية" الناتجة عن زيادات الأسعار في عقد ١٩٧٠ حفزة لدَفعة كبرى للصناعة التحويلية في الشرق الأوسط. وعوضا عن ذلك، فقد حفزت دَفعة في اتجاه توسع المؤسسات المالية والبنية التحتية الحضرية في بلدان الخليج، والتي كانت دولاراتها النفطية أكثر من أن تُنفق، كما حفزت فورة إنفاق عسكري وسط الدول الأكبر.

وفي المجمل، بعد فترة من التنمية بقيادة الدولة عبر المنطقتين بأهداف مشتركة تتمثل في عكس اتجاه الاعتماد التاريخي على السلع الأولية والمحاربة للحصول على منفذ في السوق العالمية لإنتاجهما المحلي، كان هناك تفرُّق قد تكرّس. كانت أجزاء من أمريكا اللاتينية تتخصص على نحو مبهر في بضائع صناعية لديها فرصة المنافسة في الأسواق الشمالية، لكن كان من شأن التفاوتات الموروثة عن الحكم الاستعماري والافتقار إلى الإصلاح الزراعي أن تُبقي التفاوتات الحادة في المنطقة، وكثيرا ما تجلت في الإقصاء المستمر للمواطنين الأصليين أو ذوي الأصول الأفريقية من العقود الاجتماعية الخاصة بالحقب الشعبوية.[[9]](#footnote-8)

أما في الشرق الأوسط، فقد بقيت المناطق الصناعية التحويلية صغيرة وتحت حماية الدولة وذات ارتباط محدود بالأسواق الشمالية. غير أن وجود قطاع عام كبير، وظف أقلية معتبرة من السكان، والتوسع في إتاحة التعليم الأساسي [الابتدائي والإعدادي] والرعاية الصحية والدعوم المعممة على مواد غذائية أساسية وعلى الوقود، قلَّلا التفاوت بين الأسر المعيشية خلال عقود ما بعد الحرب وصولا إلى عقد ١٩٧٠.

جغرافيا اللبرالية الجديدة غير المستوية

إن التأكيد على كون معضلة الشرق الأوسط الأساسية هي اللبرالية الجديدة وكفى - أن هذه العملية المتسيدة كانت هي السبب في انتفاضات ٢٠١١ العربية، على سبيل المثال - لا يقول لنا الكثير عن الديناميات الأساسية في العقود الأخيرة. فمن عقد ١٩٧٠ فصاعدا، لم يتعرض الشرق الأوسط كمنطقة لضغوط التحول إلى اللبرالية الجديدة من الخارج والداخل كما تعرضت أمريكا اللاتينية. وكمصطلح جامع دخل اللغة الدارجة للسياسة اليومية، فإن كلمة نيولبرالية تختلف معانيها باختلاف الناس. وفي بعض الأحيان، تعددت معاني المصطلح بحيث لم تسمح له بالعمل كمفهوم قائم بذاته معبر بدقة عن التغير الاجتماعي عبر جنوب العالم بأسره على مدار العقود الأربعة الماضية. خذ مثلا خصخصة شركات القطاع العام، والتي يضرب بها المثل كأمارة على سياسة لبرالية جديدة خلال عقد ١٩٩٠. وكما نرى في الجدول ١، كانت المنطقتان اللتان بلغت الخصخصة فيهما أعلى المستويات المطلقة خلال عقد ١٩٩٠ هما أمريكا اللاتينية ومنطقة شرق أوروپا ووسط آسيا ما بعد الاشتراكية. وحتى إذا أخذنا في الحسبان الحجم الأكبر للاقتصادات الأمريكية اللاتينية بالمقارنة مع الشرق الأوسط، فإن الدول في المنطقة الثانية خصخصت القليل نسبيا خلال الفترة نفسها. وفي البلدان الأصغر مثل لبنان وتونس والأردن والمغرب، بالطبع، كان حجم القطاعات العامة تاريخيا أكثر محدودية. وإلى جانب مصر خلال عقد ٢٠٠٠، باعت هذه البلدان بالفعل وعلى نحو انتقائي شركات مملوكة للدولة عبر قطاعات النفط والغاز والقطاع المصرفي والصناعة التحويلية والاتصالات عن بعد. إلا أن تقاسم الخصخصة لم يكن متكافئا في الإيقاع والشدة.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| عوائد الخصخصة في البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٩ | | |
| المنطقة | ببلايين الدولارات الأمريكية | النصيب من الإجمالي (مئويا) |
| شرق آسيا والمحيط الهادي | 44,100 | 14.0 |
| **أمريكا اللاتينية** | **177,839** | **56.3** |
| أوروپا الشرقية وآسيا الوسطى | 65,466 | 20.7 |
| **الشرق الأوسط** | **8,197** | **2.6** |
| جنوب آسيا | 11,854 | 3.8 |
| أفريقيا جنوب الصحراء | 8,264 | 2.6 |
| *الإجمالي* | *315,720* | *100* |
| المصدر: Alberto Chong and Florencio Lopez-de-Silanes, eds, *Privatization in Latin America: Myths and Reality* (Washington, DC: Inter-American Development Bank*,* 2005), p. 5. | | |

وتساعد عوامل عدة في تعليل كون أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط أقل خضوعا للإملاءات الاقتصادية الخاصة بالموجة اللبرالية الجديدة الممتدة بين عقدي ١٩٧٠ و٢٠٠٠. بعد الانفراجة الصينية-الأمريكية وانتهاء حرب ڤيتنام، انتقل المسرح العالمي الرئيسي للمراكمة العسكرية والصراع الجغرافي-السياسي والحرب ذات الإنتاج الضخم من شرق آسيا إلى الشرق الأوسط. وجدت النخب السياسية في المنطقة، ويرجع هذا إلى منتصف عقد ١٩٦٠، أن الحرب والاستعداد للحرب يؤديان وظيفة أعذار مفيدة لاتقاء الجهود التكنوقراطية لتقليص ميزانية الدولة وخصخصة الصناعات والقطاعات "الأم" القومية (كالقطاع المصرفي، والنفط والغاز، والتعدين، والپتروكيماويات وتوليد الطاقة). وعندما انخرطت نخب الدول بالفعل في النهاية في برامج تكييف هيكلي من عقد ١٩٧٠ فصاعدا، ومن ذلك خفض الحواجز التجارية، وإزالة ضوابط الأسعار، والسماح بالاستثمار الأجنبي، فقد فعلت ذلك مجرجرة أقدامها، لتحقق لبرالية جديدة فاترة في أفضل الأحوال.

وأما عقود الرفاه الاجتماعي عبر المنطقة فبَليت، بل وركدت في بعض البلدان، لكنها لم تُمْنَ بانهيار معجَّل كما في أمريكا اللاتينية. كما أن الاحتجاجات على التقشف عبر بلدان شرق أوسطية عديدة نبهت النخب الأوتوقراطية في دولها وساهمت في ضعف تبنيها للسياسات اللبرالية الجديدة. وبالرغم من أن دولا شرق أوسطية كثيرة لم تكن من منتجي النفط، فإن فقاعات عقد ١٩٧٠ السلعية ولّدت تحويلات رؤوس أموال داخل المنطقة كافية للحفاظ على أقسام من أنظمة الرفاه بقيادة الدولة في موضعها. هذه التدفقات الرأسمالية، مجتمعة بمصادر تمويل خارجي جديدة لدول الشرق الأوسط، سمحت بالاستخدام المستمر للقطاع العام كمقدم للوظائف ومبلّغ للمكانة الاجتماعية. وظف القطاع العام الأردني في عقد ٢٠٠٠ أناسا أكثر مما في عقد ١٩٨٠. ولم تنخفض رواتب القطاع العام المصري، على مدار الفترة نفسها، بل ارتفعت.[[10]](#footnote-9) كما كانت تدفقات المساعدة العسكرية والتنموية يعتد بها وحمَت النخب السياسية في الدول الصديقة للولايات المتحدة مثل مصر والأردن.

يزخر الشرق الأوسط بالمثقفين ذوي النغمة النيولبرالية وهم يلقون الترحيب في دوائر الثرثرة بالبلدان الشمالية. إلا أنهم لم يمسكوا بزمام السلطة قط لفترة ممتدة أينما كان سوى في تركيا. لم تقع أزمات عميقة بما يكفي للاستيلاء على الحكم في الدول العربية وتصفية الحرس القديم حتى أتت احتجاجات ٢٠١١. في أواخر عقد ١٩٨٠ وبواكير عقد ١٩٩٠، بدا بالفعل أن المقرطة المحدودة الصائرة إلى لبرلة قد تُثبّت أركانها في الشرق الأوسط، كما كان يحدث في أمريكا اللاتينية. تأسست مجالس سياسية في الأردن والكويت وعقدت انتخابات منتظمة في إيران وتركيا. وثَبُت أن الخطوات المتخذة تجاه اللبرلة كانت عابرة، في الحالات العربية على الأقل، عندما طُعِّمت الدولة على نحو انتقائي بمحدثي جاه لبراليين جدد على يد ساسة مخضرمين، من مصر إلى سوريا، دون تغييرات جذرية في إدارة الحكم. فحلّت ترتيبات مع حلفاء الأنظمة، هي تنويعات على المحسوبية، محل التنظيمات الإدماجية الخاصة بالعمال والمهنيين. ونتيجة لذلك، فإن النمو الاقتصادي عبر المنطقة خلال عقد ٢٠٠٠ قد عاد بالنفع على الطبقات العليا. ومع ذلك، فبالمقارنة مع النهج العقابي الذي اتبعته الولايات المتحدة حيال الاقتصادات الأمريكية اللاتينية، ظلت العلاقة الخاصة بين واشنطن والمنطقة مميزة. وفي المثال الأشد سفورا، دأبت الولايات المتحدة على التدخل لتسنيد الاقتصاد المصري منذ عقد ١٩٨٠ وحتى الوقت الحاضر دون المطالبة بتكييفات هيكلية شديدة. وكما تذكّر مارتن إنديك، مدير أول شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي بإدارة كلينتون، قائلا: "المصريون هم من كان يحدد الإيقاع."[[11]](#footnote-10)

هذا الحَطّ السلس على شواطئ الحقبة اللبرالية الجديدة يتناقض مع تجربة أمريكا اللاتينية منذ بواكير عقد ١٩٨٠ فصاعدا، إذ تصاعدت أزمات الدَّين العام كنتاج فرعي للزيادات الحثيثة في معدلات الفائدة الأمريكية. كانت الولايات المتحدة إذا عطست التقطت أمريكا اللاتينية العدوى. وحدث انقطاع في السياسة الاقتصادية والاجتماعية عبر المنطقة، بررته الواقعية السحرية التكنوقراطية عند «إجماع واشنطن». كانت الباقة القياسية التي ألحقتها بالقروض المؤسساتُ المالية الكائنة بواشنطن، وهي باقة إصلاحات اقتصادية ملبرِلة، ستصبح معقولة ربما لو أنها طبِّقت تطبيقا انتقائيا على مدى زمني أطول. لكنها عوضا عن ذلك، فُرضت سريعا وبالجملة وأُبقي عليها حتى لو أن واقع انهيار مؤشرات التنمية الاجتماعية في أعقاب التقشف الاقتصادي كذّب التوقعات النظرية من التكييف الهيكلي السريع. أما السياسات الصناعية العائدة إلى العقود السابقة، والتي كانت لديها فرصة - مهما ضؤلت - لتسهِّل تحقيق معادل أمريكي لاتيني لموجة ازدهار الصناعة التحويلية في شرق آسيا، فقد مزقها إربا ساسة المنطقة وازدراها مثقفو المؤسسة الحاكمة.

كان الجانب المشرق من أزمات الدين الأمريكية اللاتينية في عقد ١٩٨٠، إن وجدت، هو نزع الشرعية عن الدكتاتوريات العسكرية في المنطقة وعن مزاعمهم الخاصة بتفوق إدارتهم السلطوية للاقتصاد. وتبعا لذلك، وأيضا على خلاف الشرق الأوسط، خاض أغلب الدول في أمريكا اللاتينية عملية مقرطة في نفس وقت خوضها تحولا لبراليا جديدا. فالانتقال إلى أشكال من السياسة الجماهيرية أكثر ديموقراطية وسّع الفضاء المدني أمام الحشد الشعبي ضد التقشف الاقتصادي المترتب والتقوض الحثيث لعقود الرفاه الاجتماعي عبر المنطقة.

النتائج السياسية للفورات الاجتماعية

تسيَّست حدة التفاوت الأمريكي اللاتيني عن طريق الحركات الاجتماعية من عقد ١٩٨٠ إلى عقد ٢٠٠٠، ما أسهم بالنهاية في المد الوردي المتمثل في حكومات ذات ميول يسارية ظهرت عبر المنطقة. إلا أنه أسفل هذا المد كان ثمة تباين ملحوظ في النتائج السياسية. ففي البلدان التي كانت فيها الأنظمة الحزبية الخاضعة لإرادة المحافظين (المتوارثة من الحقبة السابقة على اللبرالية الجديدة) تفسح مجالا للحشد اليساري، كما في البرازيل وأوروغواي، كانت محصلة الفورات الشعبية هي في الأغلب نجاح حزبي يساري داخل مؤسسات الدولة الممقرَطة حديثا. نفذت القوى الديموقراطية الاجتماعية، المنتصرة أخيرا في الاقتراعات - ومنها حزب العمال البرازيلي أو «الجبهة العريضة» في أوروغواي - باقات استثمارات اجتماعية لتخفيف التفاوت بينما تُفيد أيضا من زيادات أسعار السلع المحلية المطلوبة عالميا. أما في البلدان التي كانت فيها أحزاب قلة مسنودة من نخب عسكرية تهيمن على الانتقال الديموقراطي وما تلاه، كما في هوندوراس أو پاراغواي، فحتى الساسة اللبراليون الجدد من قطاع الأعمال أو الكهنة الكاثوليك المترشحون ببرامج شعبوية واجهوا رد فعل مضاد من خلال سحب الثقة أو الانقلابات. هذا الشكل من إعادة تولية القلة الحكم قدّم نموذجا للضربة المضادة التي تلقتها الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية على مدار السنوات العديدة الماضية في البرازيل والأرجنتين.

وأخيرا، فحيث أصيبت الأنظمة الحزبية الموروثة من الحقبة السابقة على اللبرالية الجديدة بالشلل من جراء الحشد الشعبي المتكرر، كما في بوليڤيا وإكوادور، كانت الأحزاب التي فرختها الحركات الاجتماعية تلتف على النخب الحاكمة بالسلطة الاستفتائية. أعيدت كتابة الدساتير، ومن خلال زيادة الضرائب المفروضة من الدولة على استخلاص الموارد المحلية مُوِّلت سياسات مصممة بغية تخفيف الفقر والتفاوت.[[12]](#footnote-11) وبالرغم من المكاسب المبهرة في التنمية الاجتماعية، فإن إعادة تأسيس الأنظمة الدستورية لهذه البلاد، عبر الاستفتاءات في الأغلب، كان من الوارد أن يثبُت انعدام استقرارها كما أرانا أبناء عمومتها الڤنزويليون في مشهد كالح، إذ تنخرط تحالفات النخب القديمة في إضرابات عن الاستثمار وهروب رؤوس الأموال. وفي المجمل، فقد تفاعل الاضطراب الاجتماعي المتصاعد من جراء التكييف اللبرالي الجديد مع التركات المتفرقة للدكتاتوريات الأمريكية اللاتينية للدفع باتجاه نتائج سياسية مختلفة.

وفي الشرق الأوسط، كانت للبنى السياسية الموروثة أهميتها كذلك ما إن اكتسح مد الانتفاضات الشعبية المنطقة في ٢٠١١. وفي البلاد التي فيها كان الزعماء قد سبق وأن رسخوا طرق توريث عائلية أو أسرية أو في الأبناء، كما في سوريا والأردن وملكيات الخليج، وجد المحتجون اللاعنفيون أن الحكام الأوتوقراطيين وقوات الأمن يصعب إحداث الفرقة بينهما نظرا لولاء أذرع القمع المتزايد لجماعات الحكم. وفي الدول المقبلة على احتمالات توريث غامضة، كما في تونس ومصر واليمن، أطيح برؤوس الحكم إطاحة ناجحة عندما تقهقرت أجهزتهم الأمنية أمام الحشد اللاعنفي حتى شُلّت حركتها. غير أنه في ليبيا توفرت لدى زعيم بلا مشروع توريث مؤسسي موارد كافية لصد التمرد الشعبي بعنف، لكن التدخل الأجنبي قطع الطريق على مناورة القذافي الرامية إلى البقاء.[[13]](#footnote-12) وقد تفاقمت العوامل المساهمة في التفاوت الممتد باتساع المنطقة بسبب مناوءات ثورات ٢٠١١ وما ترتب عليها من وقوع أجزاء عريضة من الشرق الأوسط في حرب أهلية، وهجرة السكان، وعداوات ما بين الدول.

وبعبارات مبسطة، فإن تقديرات التفاوت المرتفعة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ككل كما أفاد توماس پيكيتي وزملاؤه تنبع من عمليتين رئيسيتين. أولا، كانت الدخول المتوسطة في حالة ركود في البلدان الأكبر بالشرق الأوسط، باعتبار معدلات النمو متوسطة المستوى والزيادات السكانية العالية. ثانيا، وعلى كل حال، وهذا هو أكثر ما يعتد به وبمراحل بالنسبة إلى تقديرات پيكيتي، يأتي تركيز الدخل عند المستويات العليا في دول الخليج. في العينة الإقليمية التي قدمها پيكيتي، تمثل بلدان الخليج ١٥ بالمائة فقط من سكان الشرق الأوسط لكنها تحصل على ٤٧ بالمائة من الدخل الإقليمي الكلي (مقيسا بمعدلات السوق). وداخل بلدان الخليج نفسها، سواء في دول أغلبية قومية مثل العربية السعودية أو دول-مدن أرخبيلية من أقلية قومية مثل الإمارات العربية المتحدة، فإن دفق العمالة المهاجرة في دورات متوالية على مدار العقود الثلاثة الماضية هبط بالدخول المتوسطة في كل بلد منها، لكن منسوب الدخل بين أصحاب الجنسيات الخليجية والعمالة المهاجرة قد ارتفع عبر الزمن.

وبعبارات أخرى، وكما يبين پيكيتي، فحتى لو أن التفاوت داخل البلد الواحدة لم يكن قد تغير على الإطلاق عبر العقود الثلاثة الماضية في الشرق الأوسط، فإن "تطور التفاوت الكلي على مستوى الشرق الأوسط مأخوذا ككل كان سيبقى عمليا كما هو."[[14]](#footnote-13) إن ديناميات التفاوت في الشرق الأوسط - تفاوت منخفض نسبيا داخل الدول الكبيرة، وتفاوت فاحش الارتفاع عبر المنطقة - يعود إلى حد كبير إلى تراكم الدخل في الدول الخليجية القائمة على نموذج الحامية، حيث تعود العقود الاجتماعية المقيَّدة والتراتبية بالنفع على نسب صغيرة من السكان في أراضيها.

منشأ التراكم المركز لمداخيل الخليج كامن في بقية المسار المؤسف للشرق الأوسط. وكان نتاج أربعة عقود من الحروب المتوالية في أرجاء المنطقة هو الدفع بالقيادة السياسية والاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتصبح في يد ملكيات الخليج. يروّج النموذج الخليجي لرأسمالية بدون تكاليف ذات صيغة قانونية: مواطنة اجتماعية لقلة من النخب بينها صلات قربى، وطبقات مهنية وعاملة مستقدَمة من الخارج، وأمن حدودي يُعهد به إلى القوة العظمى الأمريكية. وهذا النموذج الذي يحتفي به المتملقون ويقدم كمثال خرافي بوصفه مقلوب التنمية الناصرية بقيادة الدولة في عقد ١٩٦٠، أنهكته الضغوط على الجبهات الثلاث جميعا. فالشباب الخليجيون صاروا يسأمون من إبقائهم محروسين من الحياة الخارجية وتدليلهم وحرمانهم من مسارات مهنية، ما قاد الملكيات إلى اتباع سياسة "توطين" فاترة للقوة العاملة، بما يرافق ذلك من تكاليف زائدة. كان من شأن رواج العمالة الشرق آسيوية والشمال أفريقية طويل المدى في أرجاء الخليج أن يقيم مجتمعات محلية لها ما يخصها من موارد التضامن الاجتماعي. والمقاومة الخفية ما زالت هي العرف السائد، لكن تكاليف احتواء العمال تكبر. ومظلة الحماية الأمريكية، كما يتأفف أفراد العائلات الملكية الآن، تبدو أقرب إلى نظام فَتْوَنة. ولكن لو تعين على ملكيات الخليج أن تحمي نفسها، سيتعين عليها كذلك الدخول في ترتيبات توازن قوى أشد عادية في المنطقة يمكن لإيران وتركيا ومنافسين محتملين آخرين أن يتمتعوا فيها بحق الرفض، دونما اعتبار للرغبات الأمريكية والإسرائيلية. وقد حدث هذا الاهتزاز لميزان القوى إلى حد ما على أي حال، وكان علامةً عليه الانقسام الأخير في مجلس التعاون الخليجي بشأن قطر، ما يجعل النموذج الخليجي أكثر وأكثر هشاشة. لا يوجد معادل في أمريكا اللاتينية لهذا الشكل من رأسمالية الحاميات.

نقاط التقاء حالية

هذا المسار التاريخي الفريد الذي أوصل إلى التفاوت في الشرق الأوسط يجعل من مستويات التفاوت العالية في البرازيل، وهي بلد ديموقراطية بها هجرة داخلية مفتوحة وفي حالة سلام مع جيرانها، أكثر وأكثر مدعاة للقلق ربما. غير أن الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى التفاوت المذهل، وبعد نصف قرن من تفرق السبل، يشتركان الآن في الكثير غير ذلك.

بعد الازدهارات والهبطات السلعية الأخيرة في عقد ٢٠٠٠ وحتى الوقت الحالي، كلتا المنطقتين بشكل رئيسي مصدّر للسلع الأولية (من قبيل الصويا والنفط واللحم والغاز) والبشر (من مهاجرين ولاجئين اقتصاديين مستميتين ومن مدخلات عمالية في إنتاج البضائع بأجور متدنية سواء بسواء) أكثر منها مصدّر للبضائع ذات القيمة المضافة العالية. تعتمد ثروتا المنطقتين على درجة حرارة الاقتصاد العالمي. فإذا تعثر الاقتصاد الأمريكي، جارّا وراءه الصين إلى التراجع، فإن منتجات أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط الموجهة لأسواق متخصصة ستكون قليلة النفع للاقتصاد العالمي.

وعند قمة المنطقتين، يتسيّد شكل تكتلي من الرأسمالية، حيث مجموعات أعمال ضخمة مثل أوديبرشت (البرازيل) وغروپو كارسو (المكسيك) وسابك (السعودية) واتصالات (الإمارات) تنشط في منطقة رمادية تشكلها عقود مرتبطة بالدولة، وشبكات ملكية قائمة على القربى، وصلات مُضارَبية بالقطاع المالي العالمي، وشبكات عنكبوتية من الشركات الفرعية عبر قطاعات كثيرة العدد، ونفوذ شديد التأثير على السياسة الإقليمية وتدفقات رؤوس الأموال.[[15]](#footnote-14)

وأخيرا، تجمع بين المنطقتين تجربة مشتركة في تمزيق الأنسجة الاجتماعية من خلال العنف المكثف الموجه دون تمييز إلى الجماعات الاجتماعية المهمشة أو التي تم إضعافها، هذا العنف الذي يجرَّد بوصفه "جريمة" في إحدى المنطقتين و"حربا" في الأخرى. وعند الفحص المتمعن، سنجد اختلافا أقل بينهما مما يفترَض إذ يعمل العنف بشكليه هذين بتواطؤ مؤسسات الدولة ويعتمد على كدح العمال المياومين الذين ليس بمستطاعهم كسب عيشهم بوسائل أخرى. وصمامات التفريج السابقة المتمثلة في الهجرة آخذة في الانغلاق على نحو متزايد في الولايات المتحدة وأوروپا.

قد يحاجَج بأن الطريق السلطوي على نحو جامع قد ساهم بالنصيب الأكبر في تخفيف التفاوت خلال حقبة ما بعد الحرب وسط الدول الكبيرة. غير أن الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية البرامجية في أمريكا اللاتينية والتي يلتف حولها الحشد الشعبي أثبتت أنها هي الطريق الرئيسي لتخفيف التفاوت في مطلع القرن الحادي والعشرين. لا يبدو أي من النموذجين قابلا للتحقق اليوم على المستوى الإقليمي. غير أنه بينما يطل مصير متشابه عبر المنطقتين، فإن فرصا جديدا لإعادة تخيل المستقبل حاضرة أيضا. ففي نهاية المطاف، يجمع بين المنطقتين اليوم أكثر بكثير مما جمعهما منذ قرن مضى. ويمكن لإحساس بارتباط المصائر وتشارك الآفاق أن يتيح الفرصة لبوادر إستراتيجيات سياسية جمعية، تقوم هذه المرة على أساس تاريخي أمتن.

1. Facundo Alvaredo, Lydia Assouad, Thomas Piketty, “Measuring Inequality in the Middle East 1990–2016: The World’s Most Unequal Region?” WID.world Working Paper, 2017/15, September 2017. [↑](#footnote-ref-0)
2. الشرق الأوسط بالنسبة إلى هذا التقرير، والذي يفيد من المسوح المنزلية وبيانات ضرائب الدخل وأنظمة الحسابات القومية لاستيفاء التقديرات الخاصة بأعلى الدخول استقرائيا، يشمل البلدان الآتية: تركيا وإيران وسوريا ومصر والعراق والأردن ولبنان وفلسطين واليمن والسعودية وعمان والبحرين والإمارات والكويت وقطر. ويحتوي التقرير على تحذيرات كثيرة بشأن صلاحية تقديرات التفاوت هذه عبر الزمن، على الأخص في داخل البلد الواحدة، نظرا إلى محدودية ما جُمع من البيانات، لكن المؤلفين متمسكون بصحة استنتاجهم الرئيسي القائل بوجود تفاوت إقليمي مرتفع. ومع ذلك، فإن إيراد أرقامهم بالضبط يجب أن يصاحبه الحذر، إذ من المرجح أن تنقَّح بعد تدقيق وجمع البيانات الجديدة. [↑](#footnote-ref-1)
3. توزيع الدخل القومي (قبل الضرائب والتحويلات، باستثناء المعاشات وتأمين البطالة) بين الراشدين. التقديرات المصححة شاملة البيانات المسحية والضريبية وبيانات الثروة وبيانات الحسابات القومية. التقسيم بالتساوي مسلسَلا (دخل الأزواج والزوجات مقسوما على اثنين)، باستثناء الشرق الأوسط (دخل الأسرة المعيشية بالنسبة للفرد). آخر سنوات متاحة (٢٠١٢-٢٠١٦). المصدر: WID.world [هذا الهامش يقابل شكلا بيانيا في الطبعة الورقية]. [↑](#footnote-ref-2)
4. Shantayanan Devarajan and Elena Ianchovichina, “A Broken Social Contract, Not High Inequality, Led to the Arab Spring,” *The Review of Income and Wealth*, Forthcoming 2018 (published online February 20, 2017). [↑](#footnote-ref-3)
5. انظر/ي رصد خريطة هذه الشبكات في Chris Dietrich, *Oil Revolution: Anticolonial Elites, Sovereign Rights, and the Economic Culture of Decolonization* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2017). [↑](#footnote-ref-4)
6. Christy Thornton, “A Mexican International Economic Order? Tracing the Hidden Roots of the Charter of Economic Rights and Duties of States,” *Humanity: An International Journal of Human Rights, Humanitarianism, and Development* 9/3 (Winter 2018). [↑](#footnote-ref-5)
7. Cristobal Kay, “Rural Poverty and Development Strategies in Latin America,” *Journal of Agrarian Change* 6/4 (2016). [↑](#footnote-ref-6)
8. بيانات الحسابات القومية لدى البنك الدولي. [↑](#footnote-ref-7)
9. James Mahoney, *Colonialism and Postcolonial Development: Spanish America in Comparative Perspective* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2010). [↑](#footnote-ref-8)
10. Oliver Schlumberger, “Opening Old Bottles in Search of New Wine: On Nondemocratic Legitimacy in the Middle East,” *Middle East Critique* 19/3, 2010؛ انظر أيضا المقالات المنشورة في Tim Niblock and Emma Murphy, eds, *Economic and Political Liberalization in the Middle East* (London: British Academic Press, 1993) [↑](#footnote-ref-9)
11. Jason Brownlee, Democracy Prevention: The Politics of the US-Egyptian Alliance (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2012) p. 67. [↑](#footnote-ref-10)
12. نظام الأنماط الثلاثي هذا والقائل بوجود "انتقال مزدوج إلى الديموقراطية ولبرالية السوق" مأخوذ من Kenneth Roberts, “Democratic Divergence and Party Systems in Latin America’s Third Wave,” *Parties, Movements, and Democracy in the Developing World*, ed. by Nancy Bermeo and Deborah Yashar (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2016). [↑](#footnote-ref-11)
13. نظام الأنماط هذا يستعير من Jason Brownlee, Tarek Masoud and Andrew Reynolds, *The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2015). [↑](#footnote-ref-12)
14. Piketty et al, 2017, p. 24. [↑](#footnote-ref-13)
15. Adam Hanieh, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States* (New York: Palgrave-Macmillan, 2011). [↑](#footnote-ref-14)